

## المحاضرة الرابعة: الجملة الفعلية وأنماطها

قبل الحديث عن مفهوم الجملة وأقسامها، والجملة الفعلية وأنماطها المختلفة، ينبغي لنا أولاً الحديث عن بعض المصطلحات التي تُذكر في سياق الحديث عن الجملة العربية ومكونات الجملة (الكلام). ويقصد بهذا الحديث عن مفهوم كل من: الكلمة، الكلّم، الكلام، القول، وغيرها.

يقول ابن مالك:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقيم \*\*\* واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلّم

واحدُه كلمةٌ والقولُ عم \*\*\* وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤم

### 1. الكلمة:

يعرفها النحويون بقولهم: "إنها قول مفرد"، أو هي: "اللفظ الموضوع لمعنى مفرد". وعلق ابن عقيل على هذا بقوله: "فقولنا (الموضوع لمعنى) أخرج المهمل ك (دَيز) -وهي مقلوب زيد-، وقولنا (مفرد) أخرج الكلام؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد". وعليه تكون الكلمة هي اللفظ الموضوع للدلالة على معنى واحد مفرد، كقولك: (قلم، كتاب) وغيرها.

### 2. الكلام:

يعرفه النحاة بقولهم: "هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها". ولنا أن نفصل في هذا التعريف:

- قولهم (اللفظ): يشمل الكلمة والكلام والكلّم، ويشمل المهمل ك (ديز) والمستعمل ك (عمرو)
- قولهم (المفيد): أخرج المهمل.
- قولهم (فائدة يحسن السكوت عليها): أخرج الكلمة؛ لأنه لا يشترط فيها الإفادة، وأخرج بعض (الكلّم) - وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه. -

والكلام لا يتركب إلا من اسمين (مسند ومسند إليه) نحو: "زيد قائم"، أو من فعل واسم (مسند ومسند إليه) كقول ابن مالك آنفاً: "استقم"؛ فهو كلام مفيد فائدة يحسن السكوت عليها. وقد استغنى ابن مالك عن هذا الشرط ولم يذكره صراحة، وذكر مكانه المثال (استقم)؛ فهو لفظ مفيد مركب من مسند ومسند إليه ذو فائدة يحسن السكوت عليها.

### 3. الكَلِم:

هو اسم جنس جمعي، واحده "كلمة"، ويطلق على ما كان من ثلاث كلمات فأكثر، سواء كان مفيداً أو لم يكن.

- فقولك: "حضر محمد اليوم"؛ كلام وكَلِم؛ فهو كلام لأنه لفظ مفيد، وكَلِم لأنه تتركب من ثلاث كلمات.
- أما قولك: "إن جاء محمد"؛ فهو كَلِم وليس بكلام؛ لأنه فقد شرط الإفادة.

ومفرده (الكلمة)، وهي إما اسم أو فعل أو حرف.

### 4. القول:

ذكر ابن مالك أن القول أعم من الكلمة والكلام والكلم، حيث قال: "والقول عم"، أي أعم مما سبق ذكره؛ فهو اللفظ الدال على معنى، يعم الكلام والكلم والكلمة، فكل ذلك قول؛ فالكلام قول، والكلم قول، والكلمة قول.

### 5. اللفظ:

هو الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دل على معنى أم لم يدل، نحو: (قجق).

### 6. الجملة:

هناك خلط كبير عند الدارسين في تحديد مفهوم الجملة، ولا دليل على هذا الاضطراب أكثر من كثرة المفاهيم والتعريفات التي صيغت للجملة؛ إذ يرى بعض الدارسين أنها تجاوزت متني تعريف ومفهوم. ونلاحظ أنها تعريفات يتداخل معظمها مع مفهوم الكلام. وعليه، انقسم النحاة والدارسون في تحديد مفهوم الجملة إلى قسمين: قسم لا يفرق بين الجملة والكلام، وقسم يفرق بينهما.

## أ- الاتجاه الأول (عدم التفريق):

لم يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين الجملة والكلام، وهو ما نجده عند كل من: ابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، والجرجاني؛ حيث تتفق تعريفاتهم على أن الجملة هي انضمام كلمتين في تركيب إنشائي، ويشترط فيها الإفادة والاستغناء.

- جاء في (الخصائص) لابن جني: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد."
- وإلى ذلك ذهب الزمخشري في شرحه للمفصل: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا من اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو من فعل واسم نحو: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة."
- أما الجرجاني فيقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا اتئلف منها اثنان فأفاد، نحو: خرج زيد، سمي كلاماً وسمي جملة."
- وعند عباس حسن كذلك قال: "الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد."

## ب-الاتجاه الثاني (التفريق بين الجملة والكلام):

فرق أصحاب هذا الاتجاه بين الجملة والكلام ولم يقبلوا فكرة الترادف بينهما؛ فهما مختلفان. ويمثل هذا الاتجاه نحاة كثر، على رأسهم الرضي وابن هشام وغيرهما؛ إذ ذهبوا إلى أن الجملة أعم من الكلام، ذلك أنه يشترط في الكلام الإفادة، ولا يشترط ذلك في الجملة، إذ تُطلق على كل تركيب إنشائي حصلت من ورائه فائدة أو لم تحصل.

وفرقوا بينهما على أساس الإسناد؛ فالإسناد الذي يوجد في الجملة قد يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته، أو أصلياً في تركيب غير مقصود لذاته. أما الإسناد في الكلام، فلا بد أن يكون في تركيب مقصود لذاته فحسب.

وتوضيح هذا الأمر نجده عند (حماسة عبد اللطيف) في كتابه "بناء الجملة العربية"، حيث يقول: "يتضح ذلك عندما ننظر في مثل هذه الآية (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ) ، فإن فيها نوعين من الإسناد:

1. أحدهما أصلي مقصود لذاته: وهو ذلك الذي بين لفظ الجلالة المبتدأ (الله) والخبر وهو جملة (خلق كل دابة من ماء)

2. والآخر أصلي ولكنه في تركيب غير مقصود لذاته: وهو الذي بين الفعل (خلق) والضمير المستتر فيه.

فالآية على هذا يمكن أن يقال عنها إنها (كلام) لأنها تضمنت إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته، ويمكن أن يقال عنها إنها (جملة) لأنها تضمنت إسناداً أصلياً. أما جملة (خلق كل دابة من ماء) [بمفردها] فلا يقال عنها إنها كلام؛ لأن الإسناد فيها غير مقصود لذاته، بل يقال عنها إنها جملة فحسب.

وهذا ما نص عليه صاحب (التعريفات) إذ يقول: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنها جملة لا تغيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون أعم من الكلام مطلقاً؛ وبالتالي فكل كلام مفيد بالضرورة، وليست كل جملة بالضرورة مفيدة."

ونفس الشيء جاء به الرضي حيث يقول: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل؛ فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس."

وبالتالي يكون كل كلام جملة بالضرورة، وليس العكس، فليس كل جملة كلاماً؛ ذلك أن كليهما يتضمن الإسناد الأصلي، ولكن في الكلام يشترط أن يكون مقصوداً لذاته ولا يشترط ذلك في الجملة، وبالتالي فالجملة أعم من الكلام.

وتبرز العلاقة بين الجملة والكلام أكثر مع ابن هشام الأنصاري حيث يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك (قام زيد)، أو المبتدأ وخبره ك (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب زيد)، (أقائم الزيدان)، (كان زيد قائماً)،

(ظننته قائماً). وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة. والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجزء، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام.

### أقسام الجملة:

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن مفهوم الجملة قائم أيضاً على الإسناد، وهو إما إسناد اسم لاسم (مبتدأ وخبر) نحو: "زيد قائم"، أو إسناد فعل لاسم (فعل وفاعل) نحو: "قام زيد". وبالتالي تظهر لنا أقسام الجملة. وهناك اعتبارات متعددة لتقسيم الجملة؛ فبحسب الاسم والفعل تنقسم إلى اسمية وفعلية، وبحسب النفي والإثبات تنقسم إلى مثبتة ومنفية، وبحسب الخبر والإنشاء تنقسم إلى خبرية وإنشائية، وهكذا.

• **الجملة الاسمية:** هي التي صدرها اسم، كـ "محمد قائم".

• **الجملة الفعلية:** هي التي صدرها فعل، نحو "جاء زيد".

والمراد بصدر الجملة: الفعل والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف والفضلات. فقولك: "أقائم الرجلان؟" و "لعل أباك منطلق" من الجمل الاسمية. و "قد قام محمد" أو "هل سافر أخوك؟" و "محمد أكرمته"، وقوله تعالى "خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ" جمل فعلية.

وجاء في (مغني اللبيب): "ومرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو (أقائم الزيدان؟)، (أزيد أخوك؟)، (لعل أباك منطلق)، (ما زيد قائماً)؛ اسمية. ومن نحو (أقام زيد؟)، (إن قام زيد)، (قد قام زيد)، (هلا قمت)؛ فعلية. والمعتبر أيضاً ما هو في الأصل؛ فالجملة من نحو (كيف جاء زيد؟) ومن نحو: (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْذِرُونَ) [ غافر: 81 ]، (فَقَرِيحًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيحًا تَقْتُلُونَ) [ البقرة: 87 ]، (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)؛ فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير.

وقد ذهب بعضهم إلى أنه إذا كان المسند فعلاً فالجملة فعلية، ولا تكون الجملة اسمية إلا إذا كان المسند والمسند إليه اسمين، والأرجح ما قلناه سابقاً لاعتبارات يضيق المقام لذكرها.

وينبغي الإشارة إلى أن ابن هشام الأنصاري قد قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وظرفية.

- **الاسمية**: ما كان صدرها اسماً، مثل: "محمد جالس".
- **الفعلية**: ما كان صدرها فعلاً، مثل: "قام زيد".
- **الظرفية**: ما كان صدرها ظرفاً أو مجروراً، مثل: "أعندك زيد؟"، "أفي الدار عمرو؟".

وزاد الزمخشري (الجملة الشرطية)، فتكون الجمل عندهما: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية.

ويرى (محمد حماسة عبد اللطيف) في تعليقه على هذه الأنماط المذكورة أعلاه أنه يمكن إرجاعها جميعاً إلى نمطين أو نوعين هما: الجملة الفعلية والجملة الاسمية؛ حيث يقول: "وأرى أن الأولى إدخال هذه الجمل ونحوها في الجمل الاسمية أو الفعلية؛ أما المبدوءة بحرف شرط أو نفي نحو (إن زرتني أكرمتك) فجمل فعلية، وفي نحو (لولا زيد لغرق خالد) اسمية جرياً على القاعدة العامة". وكما رفض تصنيف الجمل الشرطية، رفض كذلك الجمل الظرفية لاعتبارات ذكرها، حيث رد على ابن مالك [أو من قال بها] حين يقول: "والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي؛ فإنه على ما ذهب إليه صاحب (المغني) أن الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في نحو (أعندك زيد؟)، ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر؛ ذلك أن (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل، بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فتقول: (إن عندك زيداً)، ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إن) عليه ولا انتصابه، وتقول: (أظننت عندك زيداً)، ولو كان فاعلاً لم ينصب، وتقول: (أكان عندك زيد؟)، فزيد اسم كان لا فاعل، وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان؟".

وعليه، فإن الجملة الاسمية هي الجملة التي يكون صدرها اسماً، في حين الجملة الفعلية هي الجملة التي يكون صدرها فعلاً.

ولنحاة الكوفة رأي آخر في تعريف الجملة الفعلية، إذ يرون أنها كل جملة احتوت على فعل بين عناصر الإسناد، سواء تقدم على الفاعل أم تأخر، أو هي التي يكون المسند فيها فعلاً يدل على الحدث أو الحدوث، سواء كان متقدماً على المسند إليه (الفاعل) أم متأخراً عنه؛ حيث أجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على عامله في لغة العرب مستدلين بقول الشاعر:

## ما للجمال مشيهاً وثيداً \*\*\* أجندلاً يحملن أم حديداً

فقالوا: لا يجوز أن يكون (مشيها) مبتدأ لأنه يكون بلا خبر، لأن (وثيداً) منصوب على الحالية، فوجب أن يكون فاعلاً للصفة المشبهة (وثيداً) مقدماً عليه.

### الجملة الفعلية:

هي الجملة التي يكون صدرها فعلاً، سواء كان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواء كان تاماً أم ناقصاً، متصرفاً أم جامداً، مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول، نحو: (أتى زيد)، (نعم الفتى).

والملاحظ في هذا التعريف هو الإشارة إلى الجمل المنسوخة بالأفعال الناقصة (كان وأخواتها، وظن وغيرها) على أنها جمل فعلية؛ إذ الراجح فيها أنها جمل فعلية، وذهب ابن هشام إلى أنها جمل اسمية. والحقيقة أن فيها خلافاً بين النحاة، ولكن الراجح أنها جمل فعلية وهو ما أشار إليه السامرائي حيث يقول: "وقد عدلت عن قول صاحب المغني أن مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، إلى القول بأن المراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه، ليخرج من الخلاف في نحو (كان زيد قائماً) و (ظننت محمداً مسافراً)؛ فإنهما على ما قررنا يكونان من الجمل الفعلية على جميع الأقوال. وأما على ما قرره صاحب المغني، فيكونان من الجمل الاسمية عند من يرى أن (كان) و (ظن) قيد لا مسند، وأن المسند هو الخبر في باب (كان) والمفعول الثاني في باب (ظن)، وهم البيانيون."

وذلك أنهم اختلفوا في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، واختلفوا تبعاً لذلك في أنها هل تقع مسنداً أم لا؟ فمن يرى أنها تدل على الحدث يقول بإسنادها، ومن يرى غير ذلك لا يقول به فتكون من الفضلات. وعلى هذا تكون جملة (كان أخوك مسافراً) اسمية لأن الصدر هو (أخوك). بل ينبغي على ما قرره صاحب المغني أن تكون جمل الأفعال الناقصة وظن وأخواتها من الجمل الاسمية عند الجميع؛ ذلك أن كلاً من (كان) و (ظن) تدخل على المبتدأ والخبر وهما مسند ومسند إليه، فيكون كل من (كان) و (ظن) قيداً. أما على ما قررناه فإنها تكون من الجمل الفعلية؛ لأننا قلنا إن المراد بصدر الجملة الفعل ولم نقل المسند، وهو ما يقول به الجمهور، أعني القول بأنهما من الجمل الفعلية.

## أنماط الجملة الفعلية

قد تأتي الجملة الفعلية على صور متعددة ومختلفة نذكر منها:

1. فعل + فاعل :مثل: "جاء محمد"، وقوله تعالى: (ظَهَرَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ).
2. الفعل + الفاعل + المكملات أو المتممات :مثل: "نجح الطالب في الامتحان"، "خلق الله السماوات".
3. الفعل + المكملات + الفاعل :مثل: "جاء اليوم محمد"، وقوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ).
4. المتممات + الفعل + الفاعل :مثل: "اليوم جاء محمد"، وقوله تعالى: (فَقَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ).
5. الفعل + نائب الفاعل :مثل: "كُتِبَ الدرس"، وقوله تعالى: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا).
6. الفعل + نائب الفاعل + المتممات :مثل: "كُتِبَ الدرس البارحة".
7. الفعل + المتممات + نائب الفاعل :مثل: "كُتِبَ اليوم الدرس".
8. المتممات + الفعل + نائب الفاعل :مثل: "البارحة كُتِبَ الدرس".
9. الفعل الناقص + اسمه + خبره :مثل: "كان الجو مشمساً"، وقوله تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً).
10. الفعل الناقص + خبره + اسمه :مثل: "كان جميلاً الطقس"، وقوله تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ).
11. خبر الفعل الناقص + الفعل الناقص + اسمه :مثل: "جميلاً كان الج